

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

14/03/2014

Mariage des mineures : conflit ouvert dans la majorité

Le mariage des filles mineures relance une controverse qui semblait dépassée. Pourtant, la résurgence de ces dissensions au sein de la majorité révèle que les anachronismes n'ont pas totalement disparu sur cette question, même si le Code de la famille est aujourd'hui vieux de dix ans.

C'est la révision de l'article 20 du fameux Code qui oppose le PJD à son allié PPS. L'âge légal du mariage des filles est fixé à 18 ans, avec certaines exceptions accordées aux juges qui peuvent marier des filles qui n'ont pas encore atteint ce seuil. Les islamistes du PJD sont pour une révision qui fixe l'âge du mariage des filles à 16 ans, au nom du respect des traditions et des pratiques en cours dans de nombreuses familles rurales. Le PJD pourrait se tourner vers le Conseil supérieur des oulémas, dont l'avis serait forcément basé sur les préceptes de la chariaâ islamique. Les amis de Nabil Benabdellah, quant à eux, sont opposés à toute exception et se battent pour que l'âge du mariage des filles soit définitivement fixé à 18 ans minimum, sans aucune dérogation possible. Pour le PPS, la question relève des droits humains et c'est le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) qui doit se prononcer à son sujet.

Dans ce profond clivage qui divise deux compostes de la majorité, l'issue de la révision de l'article 20 n'est pas tranchée d'avance. Mais la combativité du PPS a de fortes chances d'être soutenue par les principaux partis de l'opposition : USFP, Istiqlal, PAM, même si d'autres parlementaires hésitent à trancher dans un débat complexe, où s'entrechoquent les mentalités et les préjugés. Le seul bémol, c'est qu'au sein même du courant islamiste, des voix audibles s'élèvent pour dénoncer le mariage des mineures comme une atteinte aux droits de l'enfance.

DROITS DE L'HOMME: RABAT VEUT MIEUX GÉRER LES PLAINTES

Le gouvernement marocain a annoncé jeudi vouloir mieux répondre aux plaintes déposées pour des violations présumées des droits de l'Homme, en particulier au Sahara occidental.

Des interlocuteurs permanents vont être nommés dans chaque ministère afin de traiter les plaintes déposées par les citoyens auprès du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel), a expliqué le ministère de la Communication.

Ces plaintes devront donner lieu, "sous trois mois, à une réponse officielle qui fera l'objet d'une publication", a précisé la communiqué du ministère.

La décision du gouvernement doit permettre "d'interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux sollicitations du CNDH, en particulier de ses délégations de Laâyoune et Dakhla, au Sahara occidental, a fait valoir le porte-parole du ministère, Mustapha Khalfi, cité par la MAP.

Interrogé par l'AFP, un responsable du CNDH, Mohammed Sebbar, a estimé que cette décision visait à lever "les difficultés à communiquer rencontrées jusqu'à présent avec les différents secteurs ministériels".

"L'adoption des nouvelles mesures (...) donnera, si nécessaire, la possibilité d'ouvrir des enquêtes et de recourir à la justice", a-t-il ajouté.

Cette annonce intervient à quelques semaines des débats au Conseil de sécurité de l'ONU sur la prolongation de la mission des Nations unies au Sahara occidental (Minurso), principalement chargée de surveiller le cessez-le-feu depuis 1991 dans cette ancienne colonie espagnole contrôlée par Rabat mais revendiquée par des indépendantistes.

L'an dernier, une polémique avait éclaté au moment de cette reconduction autour d'un projet de résolution américain visant à élargir le mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme.

Le Maroc avait vivement combattu le projet, finalement abandonné par Washington.

Rabat propose un plan d'autonomie pour le Sahara occidental, vaste territoire de moins d'un million d'habitants. Mais les indépendantistes du Polisario, soutenus par Alger, réclament un référendum d'autodétermination.



٤١ / ٢٣٢٢

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إن زوجها مريض بمرض مزمن وطلب من المشتكى به المبالغ التي بذمته فرفض تسليمها له، حسب نص الشكاية، مما دفعه الى رفع دعوى في هذا الموضوع فصدر حكم لصالحه في ملف عدد 117/12 والقاضي بأداء المشتكى به للمبلغ.

لكن المشتكى به تقدم بشكاية ادعى فيها أن الوثائق مزورة واعتقل زوج المشتكية قبل أن يتم الإفراج عنه بكفالة وتطالب المشتكية بإجراء بحث في الوثائق بمكتب التصديق.

تلتمس يامينة الهد، بطاقتها الوطنية رقم F142896 في شكايتها الموجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، التدخل من أجل فتح تحقيق مستعجل في قضيتها التي تقول فيها إن المشتكى به حرر اعترافا بدين قدره عشرة آلاف درهم، على أساس أنه مدين بهذا المبلغ الذي سلمه له زوجها في أجل محدد في ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تحرير الدين. وتقول المشتكية



استعراض مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ الهوية التعددية

3/7/2014

في السياسات التي تهم الذاكرة بهدف الحيلولة دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويشارك وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يضم السيد الصبار والسيدة حورية إسلامي، عضو بالمجلس، في الاجتماع الـ 27 للجنة التنسيق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (من 11 إلى 14 مارس).

ويناقش الاجتماع مواضيع تهم، على الخصوص « دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل » ومسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية و« مبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ».

المنجزات، مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة « أرشيف المغرب » وخلق ماجستير في تاريخ المغرب، فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية.

وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب أمينه العام، عددا من التوصيات قدمها للحكومة بهدف الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، وخلق المعهد الوطني للثقافة واللغات.

وقدمت شهيد، أمام مجلس حقوق الإنسان تقريرا حول مسلسل الذاكرة والخطاب التاريخي في المجتمعات المنقسمة أو الخارجة من النزاع. ودعت الخبيرة الدولية البلدان الخارجة من النزاع إلى « الانخراط

استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس الأربعاء بجنيف، مساهمة هذه المؤسسة الوطنية في ترسيخ الهوية التعددية والمتعددة الأبعاد للمغرب.

وأبرز الصبار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز المشهد الثقافي في عرض قدمه خلال نقاش تفاعلي مع المقررة الخاصة المكلفة بالحقوق الثقافية، فريدة شهيد.

وقال الصبار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب هذه الجلسة إنه « تم إحراز تقدم ملحوظ في المشهد الثقافي في سياق تنزيل مقتضيات الدستور الجديد ».

واستعرض الصبار، من بين هذه



اليزمي يبرز في لندن تجربة المغرب في مجال التطور الديمقراطي والسياسي

317176

حقوق الإنسان بهذه المنطقة. وأكد أن هذه اللجان عقدت خلال عطلة الأسبوع الماضي اجتماعات لتقييم التدابير التي تم اتخاذها من أجل النهوض بحقوق الإنسان بهذه الأقاليم وبلورة مخطط عمل لتشجيع ثقافة حقوق الإنسان وحماية الثقافة الحسانية.

وأبرز اليزمي أن المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية وكذا النواب البرلمانيين والفاعلين الجمعيين البرلمانيين، تابعوا باهتمام كبير المنجزات التي حققها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤكدا أن من حق المغرب الأفتخار باختياره، منذ سنوات، طريق الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد أسس دولة الحق والقانون وترسيخها.

حقوق الإنسان تم تقديمها لمجلسي البرلمان، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوفر على ثلاثة عشر لجنة جهوية مما يمكنه من تتبع الوضع الحقوقي عن قرب بمختلف جهات المملكة.

وقال إن المجلس قد يتدخل بشكل استباقي في بعض حالات التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب خروقات فردية أو جماعية لحقوق الإنسان.

كما استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة على مستوى الأقاليم الجنوبية التي تتوفر على ثلاث لجان جهوية (طان طان أسا الزاك، والعيون بوجدور سمارة، والداخلة أوسرد)، للدفاع عن

وذكر في السياق ذاته بأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهامه والأوراش الكبرى والرائدة التي أطلقتها هذه المؤسسة الوطنية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان بالمغرب وحمايتها.

وسلم اليزمي، بهذه المناسبة، لمختلف مخاطبيه البريطانيين، نسخا من التقارير المحورية التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص حقوق الأطفال والأجانب المقيمين بالمغرب والنساء والسجناء والمرضى العقليين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشار خلال هذه المباحثات إلى أن المجلس أنجز أيضا تقارير سنوية حول وضعية

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الأربعاء في لندن، تجربة المغرب في مجال التطور الديمقراطي والسياسي والمنجزات التي راكمها في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية.

واستعرض اليزمي، خلال المباحثات التي أجراها مع مسؤولين في وزارة الخارجية ونواب برلمانيين، يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، حصيلة الإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.



الهيئة الوطنية لمنع الرشوة
MES DROITS, MON AVENIR
حقوقِي، مُستقبلي
من 13 إلى 23 فبراير 2014
شكرا لكل من ساهم
في إسراع صوت الأطفال

على إثر النجاح الذي لقيه الرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وبدعم من منظمة اليونيسيف، بالدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والذي اختير له كشعار «حقوقِي مستقبلي» يتقدم المنظمون بخالص عبارات الشكر والإمتنان إلى كل الشركاء والمؤطرين والمتطوعين الذين ساهموا بمجهوداتهم في إنجاح هذه المشاركة. وللتذكير فإن السرواق المشترك قد شهد تنظيم أزيد من 70 نشاطا طيلة 10 أيام التي استغرقها المعرض ساهم في تأطيرها 150 من الكفاءات، وتعبى لها أزيد من 100 جمعية استفاد منها نحو 20 ألف طفلا وطفلة، وذلك احتفاء بتكريس الدستور الجديد للمملكة لحقوق الطفل وكذا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها المجتمع الدولي سنة 1989 وصادق عليها المغرب سنة 1993، فإلى كل هؤلاء جميعا، وإلى كافة الزائرات والزوار خالص شكرنا وتقديرنا.

unicef
ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵎⴰⵔⴻⵏ ⵏ ⵏⵓⵔ ⵏ ⵉⵏⵙⴰⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

دريغينا دو دوهميسيس
مستلة اليونيسيف بالمغرب

عبد السلام أبو درار
رئيس الهيئة المركزية
للوقاية من الرشوة

إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

www.cndh.ma



اليزمي والصابار يبرزان تجربة المغرب في التطور الديمقراطي والحقوق

حقوق الأطفال والأجانب المقيمين بالمغرب والنساء والسجناء والمرضى العقليين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار خلال هذه المباحثات إلى أن المجلس أنجز أيضا تقارير سنوية حول وضعية حقوق الانسان تم تقديمها لمجلسي البرلمان، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الانسان يتوفر على ثلاثة عشر لجنة جهوية مما يمكنه من تتبع الوضع الحقوقي عن قرب بمختلف جهات المملكة.

وقال إن المجلس قد يتدخل بشكل استباقي في بعض حالات التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب خروقات فردية أو جماعية لحقوق الانسان. كما استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة على مستوى الأقاليم الجنوبية التي تتوفر على ثلاث لجان جهوية (طان طان أسا الزاك، والعيون بوجدور سمارة، والداخلة أوسرد)، للدفاع عن حقوق الانسان بهذه المنطقة.

وأكد أن هذه اللجان عقدت خلال عطلة الأسبوع الماضي اجتماعات لتقييم التدابير التي تم اتخاذها من أجل النهوض بحقوق الانسان بهذه الأقاليم وبلورة مخطط عمل لتشجيع ثقافة حقوق الانسان وحماية الثقافة الحسانية. وأبرز اليزمي أن المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية وكذا النواب البرلمانيين والفاعلين الجمعويين البريطانيين، تابعوا باهتمام كبير المنجزات التي حققها المجلس الوطني لحقوق الانسان، مؤكدا أن من حق المغرب الافتخار باختياره، منذ سنوات، طريق الاعتراف بحقوق الانسان وحمايتها، وتوطيد أسس دولة الحق والقانون وترسيخها.

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، الأربعاء في لندن، تجربة المغرب في مجال التطور الديمقراطي والسياسي والمنجزات التي راكمها في ما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية التشاركية. واستعرض اليزمي، خلال المباحثات التي أجراها مع مسؤولين في وزارة الخارجية ونواب



إدريس اليزمي ومحمد الصبار

برلمانيين، يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، حصيلة الإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وذكر في السياق ذاته بأنشطة المجلس الوطني لحقوق الانسان ومهامه والأوراش الكبرى والرائدة التي أطلقتها هذه المؤسسة الوطنية المكلفة بالنهوض بحقوق الانسان بالمغرب وحمايتها. وسلم اليزمي، بهذه المناسبة، لمختلف مخاطبيه البريطانيين، نسخا من التقارير المحورية التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الانسان بخصوص

تهديدات بتصفية أعضاء الوفد المغربي إلى جنيف

أحد الانفصاليين صرخ في وجه المغاربة "يجب أن تخافوا على أرواحكم"

3/4326

فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية، والإشراف على إعداد توصيات قدمت للحكومة بهدف الإسراع في تنزيل المكتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، وخلق المعهد الوطني للثقافة واللغات، وقدمت شهيد، أمام مجلس حقوق الإنسان، تقريرا حول مسلسل الذاكرة والخطاب التاريخي في المجتمعات المنقسمة أو الخارجة من النزاع، دعت من خلاله البلدان المعنية إلى الانخراط في السياسات التي تهم الذاكرة بهدف الحيولة دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويناقش الاجتماع مواضيع تهم، على الخصوص، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل ومسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية ومبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات.

ياسين قطيب

يحاولون تسويقها عن أنفسهم كحقوقيات، الأمر الذي سبب لهم إحراجا وسط الحاضرين.

وجاءت التهديدات الانفصالية دقائق قليلة بعد مداخلة مغربية وصفت المداخلات الانفصالية بأنها "حصّة بكاء جماعي لاستمرار العطف والشفقة، داعية الحاضرين إلى مشاهدة شريط يكشف بأن واقعة أكديم ايزيك الذي يركز عليها خصوم الوحدة الترابية قتل فيها 11 من رجال الأمن المغاربة الأبرياء، تم ذبحهم والتهميل بجنتهم ببشاعة.

من جهته، استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس (الأربعاء)، مساهمة هذه المؤسسة الوطنية في ترسيخ الهوية التعددية والمتعددة الأبعاد للمغرب، مبرزًا مساهمة المجلس في تعزيز المشهد الثقافي في عرض قدمه خلال نقاش تفاعلي مع المقررة الخاصة المكلفة بالحقوق الثقافية، فريدة شهيد.

ومن بين المنجزات التي وقف عندها الصبار، مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة أرشيف المغرب وخلق ماستر في تاريخ المغرب،

كشفت مصادر من الوفد المغربي المشارك في الاجتماع 27 للجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف، أن بعض أفراد وفد بوليساريو لم يجنوا أمام متانة حجج المتدخلين المغاربة غير التهديد بالتصفية. ونقلت مصادر الصباح كيف صرخ أحد الانفصاليين في وجه أحد المتدخلين المغاربة استدفع ثمن ما قلته، مضيفا أن أعضاء الوفد المغربي يجب أن يخافوا على أرواحهم.

وفي السياق نفسه كشفت النائبة البرلمانية عن حزب رئيس الحكومة، مينة ماء العينين، أن إحدى الانفصاليات قالت لها "ستدمنين على ما تفوهت به، وذلك على هامش ندوة أطرتها جمعيات مناصرة لبوليساريو، أول أمس الثلاثاء، بمجلس حقوق الإنسان بجنيف تحت عنوان "معاناة المرأة في الصحراء".

وأوضحت ماء العينين، على الموقع الإلكتروني للعدالة والتضامن أن الانفصالية المذكورة أمرتها بالصمت، لأنها تطلق "أجرا من الدولة المغربية"، موضحة أن تهديدات الانفصاليات لا تتلاءم مع الصورة التي



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المغرب برس
HESPRESS

Renforcer la coopération entre le gouvernement et le Conseil national des droits de l'homme

YouTube

13 - 03 - 2014



<http://www.maghress.com/fr/video/6737002>

14/03/2014

Conseil national des droits de
l'Homme

1

www.cndh.org.ma

الحكومة تقرر التجاوب السريع مع شكايات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء.

قررت الحكومة، اليوم، "التفاعل السريع والتجاوب الفعال" مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المعروف اختصارا بـCNDH، ولجانته الجهوية على المستوى الوطني، ولا سيما مع اللجان في الأقاليم الجنوبية للمملكة بكل من العيون والداخلية و طان طان.

وتعزز الحكومة، بمناسبة انعقاد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة برئاسة عبد الإله بنكيران، تعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكل أكثر بهذه الشكايات، وتحديد مدة معينة لا تتعدى في أقصى الحالات ثلاثة أشهر، للإجابة عن هذه الشكايات، والعمل على نشر الردود المتعلقة بها".

ويأتي قرار الحكومة التجاوب مع مقترحات وشكايات المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقب استماع المجلس الحكومي لعرض وزير الداخلية، محمد حصاد، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، حول حصيلة وآفاق علاقة التعاون بين الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعلى صعيد آخر، أفاد بلاغ صحفي للمجلس الحكومي، توصلت به هسبريس، أن الحكومة وافقت على مشروع قانون تقدم به وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزور، يتم بموجبه إلغاء تأشيرات الدخول لجوازات السفر العادية بين المغرب والغابون، ويهدف إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بتنقل مواطنيهما بين البلدين".

ووفقا لهذا الاتفاق، يسمح للمواطنين المغاربة والغابونيين بالدخول إلى كل من المغرب والغابون، دون أن يكونوا ملزمين بالحصول مسبقا على تأشيرة السفر، شريطة أن يكونوا حاملين لجواز سفر ساري الصلاحية، بينما لا يشمل القرار كل من يرغب في ممارسة مهنة أو نشاط مدر للربح.

وتدارس المجلس الحكومي أيضا مشروع قانون يهم هيئات توظيف الأموال بالمجازفة، تقدم به وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد، حيث تتمثل المستجندات الأساسية التي أتى بها هذا المشروع في توسيع مجال تطبيق القانون ليشمل جميع أنشطة رأسمال الاستثمار بمختلف أصنافه، رأسمال المجازفة، ورأسمال التنمية، ورأسمال التصحيح، وفق ما ورد في بلاغ المجلس الحكومي.

Droits de l'Homme : Driss El-Yazami expose à Londres l'expérience marocaine en la matière

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a entamé mardi une visite de travail de deux jours au Royaume-Uni.

Lors de son séjour, le président du CNDH aura des entretiens avec plusieurs dirigeants politiques et parlementaires britanniques ainsi qu'avec des responsables du Foreign Office.

Cette visite sera l'occasion pour M. El-Yazami d'exposer les avancées réalisées par le Maroc en matière de démocratie participative et de promotion des droits de l'Homme.

Le président du CNDH donnera aussi un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance et des immigrés.

Les discussions maroco-britanniques porteront également sur les grands chantiers de développements, l'élargissement des libertés individuelles et collectives ainsi que sur la participation de la société civile dans la gestion de la chose publique à travers des institutions constitutionnelles.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=37659&date_ar=2014-3-13%2016:58:00

<http://www.maghress.com/fr/lopinion/37659>

الخلفي: الحكومة قررت التفاعل السريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قرر مجلس الحكومة المنعقد اليوم الخميس (13 مارس) في الرباط، برئاسة رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران، التفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن هذا الأخير استمع إلى عرض لوزير الداخلية ووزير العدل والحريات حول "حصيلة وآفاق علاقة التعاون بين الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة دستورية تلعب دورا هاما وأساسيا في ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني"، مبرزا أن الحكومة قررت، بعد المناقشة، "التفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانة الجهوية في الأقاليم الجنوبية للمملكة بكل من العيون والداخلة وطانطان".

وأضاف الخلفي أن الحكومة قررت أيضا "تعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكل أكثر بهذه الشكايات، وتحديد مدة معينة، لا تتعدى في أقصى الحالات ثلاثة أشهر، للإجابة عن هذه الشكايات، والعمل على نشر الردود المتعلقة بها".

TRAVAUX DU CONSEIL DE GOUVERNEMENT DU JEUDI 13 MARS 2014

Le gouvernement décide d'interagir rapidement et efficacement avec les propositions du CNDH et de ses délégations régionales dans les provinces du sud

Le Conseil de gouvernement a décidé d'"interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux plaintes et propositions émises par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et par ses délégations régionales dans les provinces du sud du Royaume, à Laayoune, Dakhla et Tan-Tan.

A ce propos, le conseil de gouvernement a suivi un exposé des ministres de l'intérieur et de la justice et des libertés sur le bilan et les perspectives de la coopération entre le gouvernement et le CNDH, en tant qu'institution constitutionnelle qui joue un rôle essentiel pour garantir la protection et le respect des droits de l'Homme au plan national.

Le gouvernement a décidé, en outre, d'établir des points de liaison permanents et de désigner des interlocuteurs au sein des ministères concernés par ces plaintes, tout en fixant un délai maximum de trois mois pour répondre à ces plaintes. Le gouvernement oeuvrera pour publier ces réponses à ces plaintes au nombre de 50.000.

Il est à rappeler que le Maroc a présenté un rapport sur la nouvelle politique migratoire à l'occasion de la réunion du Conseil des droits de l'Homme.

Au cours de cette semaine, le Royaume a fait un nouveau pas en annonçant qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du rapporteur spécial de l'ONU chargé de la torture, afin d'examiner les mesures et les réformes prises dans ce domaine. Le Maroc présentera en mai prochain un bilan de la mise en œuvre des 140 recommandations acceptées à l'occasion de l'examen périodique universel de 2012, sur les 148 suggérées.

Ces orientations ont placé le Maroc dans une position avancée. La décision du gouvernement relative au CNDH intervient dans le cadre d'une politique publique "volontariste" qui comprend plusieurs autres mesures.



الدورة العشرين للمعرض الدولي للكتاب و النشر
MES DROITS, MON AVENIR حقوقي، مستقبلتي
من 13 إلى 23 فبراير 2014

شكرا لكل من ساهم في إسراع صوت الأطفال

على إثر النجاح الذي لقيه الرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وبدعم من منظمة اليونسيف، بالدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والذي أختير له كشعار «حقوقي مستقبلتي» يتقدم المنظمون بخالص عبارات الشكر والإمتنان إلى كل الشركاء والمؤطرين والمتطوعين الذين ساهموا بمجهوداتهم في إنجاح هذه المشاركة. وللتذكير فإن الرواق المشترك قد شهد تنظيم أزيد من 70 نشاطا طيلة 10 أيام التي استغرقها المعرض ساهم في تأطيرها 150 من الكفاءات، وتعبىء لها أزيد من 100 جمعية استفاد منها نحو 20 ألف طفلا وطفلة، وذلك احتفاء بتكريس الدستور الجديد للمملكة لحقوق الطفل وكذا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها المجتمع الدولي سنة 1989 وصادق عليها المغرب سنة 1993، فإلى كل هؤلاء جميعا، وإلى كافة الزائرات والزوار خالص شكرنا وتقديرنا.

unicef

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CNDH
Conseil national des droits de l'Homme

دريجينا دو دومينيسيس
ممثلة اليونيسف بالمغرب

عبد السلام أبو درار
رئيس الهيئة المركزية
للوقاية من الرشوة

إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

www.cndh.ma

21/3/14



الصبار: المغرب أحرز تقدما ملحوظا في المشهد الثقافي

21/3/14

المغرب، فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية. ويشترك وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يضم الصبار وحمورية إسلامي، عضو بالمجلس، في الاجتماع الـ 27 للجنة التنسيق للمؤسسات بجنيف، ويناقش الاجتماع مواضيع تهم، على الخصوص، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل" ومسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية" ومبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات".

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب "أحرز تقدما ملحوظا في المشهد الثقافي في سياق تنزيل مقتضيات الدستور الجديد" مضيفا أن مجلسه ساهم أيضا في تعزيز المشهد الثقافي بالمغرب. واستعرض الصبار، في كلمة له ضمن الاجتماع الـ 27 للجنة التنسيق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف، المنجزات التي حققتها المغرب ثقافيا، ومن بينها مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة "أرشيف المغرب" وخلق ماجستير في تاريخ





الحكومة تقرر تعيين نقاط اتصال ومخاطبين محددين داخل الوزارات لبحث الشكايات والرد عليها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر

٥١٥٣٦

«تفاعل سريع» مع شكاوى الخروقات في الصحراء

الإنسان، إلا إن القرار الذي اتخذته الحكومة، يشكل منعطفا أساسيا في مسار تعزيز دولة الحق والقانون وتكريس ثقافة حقوق الإنسان. وفي السياق نفسه، قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "في وقت سابق كانت هناك صعوبات في التواصل مع القطاعات الوزارية داخل الحكومة بخصوص الإجابة وتقديم التوضيحات التي نتلقاها حول خروقات حقوق الإنسان". وأضاف، "لكن مع تبني هذه الإجراءات الجديدة صارت مختلف القطاعات الوزارية ملزمة بالرد وتقديم التوضيحات حول شكايات المواطنين في آجال محددة مع إلزامية نشر هذه الردود؛ ما سيمكن من فتح تحقيقات وإحالة الملفات إلى القضاء عبر وزارة العدل". وأشاد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان محمد النشاش (وم ع) بقرار الحكومة التفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانة الجهوية في الأقاليم الجنوبية للمملكة بكل من العيون والداخلة وطانطان. وقال الخلفي، "إن الحكومة قررت أيضا

تعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكل أكثر بهذه الشكايات، وتحديد مدة معينة، لا تتعدى في أقصى الحالات، ثلاثة أشهر، للإجابة عن هذه الشكايات، والعمل على نشر الردود المتعلقة بها". وقال الخلفي، إن المغرب مستعد للترحيب بزيارة جديدة لـ"خوان مانديز" المقرر الأممي حول مناهضة التعذيب، وذلك للوقوف على الإصلاحات والجهود التي تبذلها في مجال تنفيذ التوصيات لمعالجة مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. من جهة أخرى، إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق

الرباط: خديجة الرحالي

أعلنت الحكومة، أمس، عقب اجتماعها الأسبوعي عن إجراءات لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان في الصحراء، وذلك مع اقتراب موعد تحديد مهمة بعثة الأمم في الصحراء (المينورسو) في أبريل المقبل.

وقال مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال اللقاء الصحافي الأسبوعي، أمس (الخميس) إن الحكومة قررت التفاعل السريع والتجاوب مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانة الجهوية على المستوى الوطني، لا سيما مع اللجان في الأقاليم الجنوبية للمملكة مبرزا أن الحكومة قررت، بعد المناقشة "التفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانة الجهوية في الأقاليم الجنوبية للمملكة بكل من العيون والداخلة وطانطان". وقال الخلفي، "إن الحكومة قررت أيضا تعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكل أكثر بهذه الشكايات، وتحديد مدة معينة، لا تتعدى في أقصى الحالات، ثلاثة أشهر، للإجابة عن هذه الشكايات، والعمل على نشر الردود المتعلقة بها". وقال الخلفي، إن المغرب مستعد للترحيب بزيارة جديدة لـ"خوان مانديز" المقرر الأممي حول مناهضة التعذيب، وذلك للوقوف على الإصلاحات والجهود التي تبذلها في مجال تنفيذ التوصيات لمعالجة مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. من جهة أخرى، إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات تنخرط في ندوة «الكتابة والسلطة»

نظم فريقا البحث في التأويلات ونقد الأنساق الثقافية، والترجمة والثقافة الأنثروبولوجية بالكلية متعددة التخصصات بالرشيدية، المؤتمر الدولي الثالث في موضوع: الكتابة والسلطة. كان افتتاحه صباح يوم الأربعاء 12 من شهر مارس من عام 2014، وخاتمته مساء يوم الجمعة 14 من شهر مارس 2014.

انتظم المؤتمر في سبع محاور تقدمتها جلسة الافتتاح بكلمات موجزة من أفواه السادة والسيدات، رئيس جامعة مولاي اسماعيل، وعميد الكلية متعددة التخصصات، وعامل إقليم الرشيدية، ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات، واللجنة التنظيمية، وعقبها جلسة ختامية مساء يوم الجمعة 14 من شهر مارس من عام 2014 بكلمة اللجنة التنظيمية، وتوصيات الندوة وتوزيع الشواهد على المشاركين.

كانت «الكتابة والسلطة: مقاربات في النص والخطاب» سمة المحور الأول، وكان «تفكيك سلطة الخطاب والمؤسسة» عنوان المحور الثاني. وأما «تفكيك نسق السلطة في النص الأدبي» فورد في المحورين الرابع والخامس. و«السلطة والأنظمة الواسطة» عنوان المحور السادس، و«ثلاث السلطة في اللغة والثقافة» عنوان المحور السابع.

وتشجيعا لهذه المبادرة العلمية انخرط المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المؤتمر، وقدمت كلمة السيدة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان صباح اليوم الأول حوت دواعي المشاركة في هذا المؤتمر، من ذلك «تأسيسا على سلوك المجلس القاضي دعم المبادرات العلمية» دعما رمزيا، علما أن أرضية المؤتمر خلقت من أي إشارة تجعل المؤتمر ذا صلة بحقوق الإنسان. وعلى مستوى الشكل أشارت السيدة الرئيسة، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «دأب على عقد اتفاقيات الشراكة مع الجامعات طمعا في دعم محاور ذات علاقة بالعدالة الانتقالية، وفي هذا الصدد حصل الاتفاق مع كلية الحقوق بالرباط أكدال يوم الاثنين 10 من شهر دجنبر من عام 2012 قائمة مراميها على تأصيل ثقافة حقوق الإنسان في التعليم الجامعي وتيسير البحث العلمي في مجال حقوق الإنسان. وانطلقت الدراسة بـماستر حقوق الإنسان بالجامعة الدولية بالرباط في بحر أبريل من سنة 2013، والذي يروم تقوية أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان. واعتمدت الدراسة على برنامج لائق في التكوين يستجيب للمعايير الدولية.

ومن قبل وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع جامعة محمد الخامس أكدال في يناير 2010 فكان إحداث شعبة الماستر في التاريخ الراهن والذاكرة. وحصل بتاريخ 26 أبريل 2013 توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش مع جامعة القاضي عياض ورامت هذه الاتفاقية إحداث كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان وخلق ماستر حول «التدبير الحقوقي للتراث». وتطمع الاتفاقية إلى تبادل الخبرات والتجارب بين الطرفين في مجال حقوق الإنسان وتعزيز قيم المواطنة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالآليات الدولية في هذا المجال. وفيما يخص كرسي المواطنة وحقوق الإنسان نصت الاتفاقية على محاضرات ينقطع لإلقائها أساتذة محاضرون وخبراء في قضايا ذات صلة بمجال حقوق الإنسان. وبالنسبة لماستر التدبير الحقوقي للتراث فإنه يندرج في نطاق تدعيم الحقوق الثقافية والاشتغال على الذاكرة عملا بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وفي اجتماع مشترك بين عميد الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية ورئاسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 5 من شهر شتنبر 2012 حول تمكين الطلبة المتحدرين من مواضيع جبر الضرر الجماعي بإقليم تنغير وجنوب إقليم ميدلت [منطقة الريش] من ولوج التعليم الجامعي اتسعت الرؤية فحضرت محاور ذات الصلة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان في الحرم الجامعي، من ذلك الاشتغال على التسامح ودرء العنف، وفي المنطقة مواضيع ومواقع ذات ارتباط بحقوق الإنسان من ذلك التراث الشفاهي، والتاريخ الراهن، بمواضع جبر الضرر الجماعي، والذاكرة وغيرها.

وأضافت السيدة الرئيسة «في مثل هذه الشراكات بالرغم من أن هناك صعوبة في التحابر مع رؤساء الجامعات في هذه الجهة كوننا نتموقع بين جامعة مولاي اسماعيل مكناس والتي تدخل في نطاق عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة فاس مكناس وجامعة ابن زهر بأكادير التي تدخل في نطاق اشتغال اللجنة الجهوية بأكادير، نأمل أن يكون اشتغالنا مع الكليات في انتظار تنزيل الجهوية الموسعة لتحديد مجال اشتغالنا، ويحصل التنسيق بيننا في هذا المجال». ولم تغفل «الإشارة إلى انفتاح مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على الطلبة حيث تردد على المكتبة الحقوقية بمقر اللجنة حوالي 35 طالبا وطالبة، في بحر السنة الماضية».

وورد في أرضية الندوة أن «السلطة، في مفهومها المباشر، فعل مطلق مقترن بالإلزام يؤسس علاقته بالأشياء على الاحتواء والنفي، الاحتواء في اللحظة التي تخضع فيها الأشياء لمنطق السلطة المتعالي، والنفي حالما تشرع في شق مسار مواز، تنشأ عنه قوة موازنة، ومنازعة للسلطة في احتيازاتها وامتيازاتها». والسلطة موسومة بالنزوع دائما «نحو» «توسيل» *conditionnement instrumental* جميع القيم الممكنة لتبرير طموحها، وتوسيع مضمونها الاستحوادي، الذي يجعلها شاهدا على وجود الظواهر، وكفيلا بمصائرهما، وريقيا على تحولاتها». إن أكثر «ما تتوسل به السلطة في مجرى هذه الصلات دعوى «النظام»، وعليها تبني خطابها المشروع «للمؤسسة» في بعدها الواحد، والمعتد «بالحقيقة» في مفهومها اللامتلاكي لا التقاسمي. وعليه، فقد صح أن للسلطة وجهين متلازمين: أحدهما «خطاب» يتخذ وضع «السر اللطيف»، تجري به السلطة في كل مفاصل «المؤسسة» مبدأ أو طريقة أو مقاصد.

ذلك هو الوجه الأول للسلطة وأما الوجه الثاني فهو «فعل» قهري يتصور كل اختلاف عن «تعاليم» السلطة «مروفا» أو «جموحا» يقتضي «المبادرة إلى الكبح»، أو «التفضل بالصفح»، حفاظا على «أسطورة النظام». الضامنة لمكاسب «المهيمن الغالب»، والمدعمة لمصلحه المتواردة.

اجتمع الوجهان معا لدى ميشيل فوكو «على نحو ما يسميه التكنولوجيا السياسية للحسد». لذلك «إذا كان من شأن السلطة أن تخضع، وتقهر، وترهن قوة الفرد بمنطق تقني مرسوم، لا يقبل التجاوز، فإن من شأن الكتابة أن تحرر، وترسل طاقات الفرد، وتدفعه إلى الشك في نوايا السلطة، وتقد خطابها، وإفشال رهاناتها». ولم تكن الكتابة بهذا المعنى «ممارسة تقنية ناجزة تنتصر للمرجع، وليست إجراء إسناديا يتوخى انسجامها مفتعلا للخطاب ... إنها بالأحرى، قوة مقاومة لكل نزعة إكراهية، سواء كانت مادية أو رمزية، لأنها لا تنشأ عادة في مناطق الوعي المنضبط للقوانين والسلط، بل تتخلق، كما تتصور فرجينيا وولف، في الطبقات القصية اللاواعية من شخصية الكاتب، وأقصى سرعة».

وإنه «بين الكتابة بمفهومها الوجودي، وبين السلطة في نزوعها التحكيمي تاريخ طويل من التدافع والتجاذب، انطوت فيه السلطة على نية دائمة لترويض الكتابة، وإرغامها على الطاعة، والمهادنة ...» ذلك ما وقفت عنده بعض مداخلات اليوم الأول وخاصة مداخلة الأستاذ محمد أيت هو حول «الكتابة بين التسلية والتعرية للسلطة في الإسلام» ومداخلة الأستاذ عز العرب لحكيم بناني حول «السلطة والتدوين والعقاب» الذي ركز على عهد الحماية الفرنسية في المغرب.

ALM publie les détails d'un nouveau projet de loi qui rend les verdicts du tribunal militaire susceptibles de recours devant la Cour de cassation

L'armée revoit sa justice

EXCLUSIF

3128/1

■ Le tribunal militaire n'est plus compétent pour juger les civils. C'est l'une des grandes nouveautés d'un nouveau projet de loi examiné jeudi par le Conseil de gouvernement.

■ Sur Hautes instructions royales, la loi relative à la justice militaire vient d'être modifiée de façon à ne plus considérer les civils comme justiciables devant un tribunal militaire.

■ Plus concrètement, les nouvelles dispositions ne permettent plus de différer un civil quelles que soient sa qualité et la nature de son crime commis en temps de paix y compris lorsque des membres des Forces armées royales sont des co-auteurs des faits reprochés.

Voir pages 4-5



ALM publie les détails d'un nouveau projet de loi qui rend les verdicts du tribunal militaire susceptibles de recours devant la Cour de cassation

L'armée revoit sa justice

Mohamed Badrane
mbadrane@aujourd'hui.ma

Les nouvelles dispositions ne permettent plus de différer un civil quelles que soient sa qualité et la nature de son crime commis en temps de paix y compris lorsque des membres des Forces armées royales sont des co-auteurs des faits reprochés.

Le tribunal militaire n'est plus compétent pour juger les civils. C'est l'une des grandes nouveautés d'un nouveau projet de loi examiné jeudi par le Conseil de gouvernement et dont ALM détient en exclusivité une copie. En effet, c'est sur Hautes instructions royales que la loi relative à la justice militaire vient d'être modifiée de façon à ne plus considérer les civils comme justiciables devant un tribunal militaire. Il s'agit là d'un changement révolutionnaire dans l'histoire de la justice au Maroc. Plus concrètement, les nouvelles dispositions ne permettent plus de différer un civil quelles que soient sa qualité et la nature de son crime commis en temps de paix y compris lorsque des membres des Forces armées royales sont des co-auteurs des faits reprochés. Les militaires ou les paramilitaires pourront également être jugés par des tribunaux civils si les crimes qui leur sont reprochés relèvent du droit commun. Pour rappel, le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) avait élaboré un mémorandum recommandant de changer plusieurs articles dans la loi relative à la justice militaire. C'est désormais chose faite. Le Maroc aligne donc sa législation en la matière sur les standards internationaux. Mais ce n'est pas tout. Le projet de loi sur la justice militaire apporte de nombreuses autres nouveautés tout aussi révolutionnaires. Ainsi, le nouveau texte prorogera les dispositions qui rendaient un civil justiciable devant un tribunal militaire en cas d'atteinte à la sécurité extérieure de l'Etat. C'est de nouveau la justice civile qui prend la relève dans ce genre d'affaires.

Les mineurs exemptés

Si la loi en vigueur jusqu'ici rendait les mineurs de moins de 18 ans également justiciables devant le tribunal de l'armée, le nouveau projet de loi prévoit d'exempter cette catégorie de toute poursuite devant la justice militaire quelles que soient leur qualité et la nature du crime qui leur sont imputées. Par ailleurs, le nouveau texte réorganise le tribunal militaire qui sera désormais considéré comme une partie intégrante du sys-

tème judiciaire du pays. De ce fait, les verdicts de la justice militaire seront désormais susceptibles d'un recours devant la Cour de cassation. En outre, deux Chambres d'appel seront créées au sein du tribunal militaire ainsi qu'une Chambre correctionnelle. Cette dernière sera compétente pour statuer sur les recours contre les décisions du juge d'instruction militaire ou pour décider du sort des demandes de liberté provisoire. Autre changement de taille, le projet de loi propose de créer l'institution du procureur général du Roi près le tribunal militaire et ses substituts qui sont tous nommés sur une décision de Sa Majesté le Roi, Chef suprême et Chef d'Etat-major des Forces armées royales. Le parquet général sera placé ainsi sous la supervision du procureur général du Roi. De plus, le procureur et ses substituts ainsi que les juges d'instruction seront considérés selon la nouvelle loi comme des officiers supérieurs de la police judiciaire. A noter également qu'une place plus importante sera donnée aux juges civils au sein du tribunal militaire. Certaines peines seront également modifiées comme celles relatives aux travaux forcés remplacés par les peines privatives de liberté.



Le projet de loi propose de créer l'institution du procureur général du Roi près le tribunal militaire et ses substituts qui sont tous nommés sur une décision de SM le Roi, Chef suprême et Chef d'Etat-major des Forces armées royales.

Le débat sur la refonte de la réglementation de la justice militaire avait notamment fait surface à l'occasion du jugement des personnes poursuivies dans le cadre des événements du démantèlement du camp Gdim Izik.

Recommandations du CNDH



Le Conseil national des droits de l'Homme avait élaboré un mémorandum relatif à l'amendement du dahir formant code de justice militaire en mars 2013.

Le Conseil a notamment proposé l'abrogation des deux derniers alinéas de l'article 3 qui rendent justiciables du tribunal militaire toutes personnes, quelle que soit leur qualité, auteurs d'un fait, qualifié crime, commis au préjudice de membres des Forces armées royales et assimilées ainsi que toutes personnes, quelle que soit leur qualité, auteurs d'un fait, qualifié crime, lorsque un ou plusieurs membres des Forces armées royales sont coauteurs ou complices. Le Conseil avait, en outre, proposé de limiter la liste des justiciables du tribunal militaire aux personnes impliquées dans des crimes ou délits qualifiés d'atteinte à la sûreté de l'Etat.

A noter que le CNDH s'était inspiré des expériences de plusieurs pays étrangers dans le domaine de la justice militaire.

Partie civile

Se constituer en partie civile sera désormais possible devant un tribunal militaire en vertu de la nouvelle loi. D'ailleurs, le CNDH avait consacré une partie de ses recommandations au renforcement des droits des justiciables devant le tribunal militaire, conformément aux dispositions constitutionnelles en la matière. Le Conseil a donc proposé d'aligner les procédures devant le tribunal militaire sur celles en vigueur devant les tribunaux ordinaires. Dans ce sens, il avait proposé d'amender le premier paragraphe de l'article 9 du dahir formant code de justice militaire afin de



permettre à tous ceux qui ont personnellement subi un dommage corporel, matériel ou moral directement causé par une infraction objet d'une action publique devant le tribunal militaire de se constituer partie civile devant ce tribunal. Ceci n'était pas possible auparavant. De nouvelles dispositions ont été également introduites pour la demande de la liberté provisoire.

Engagements internationaux

La révision du cadre législatif encadrant la justice militaire au Maroc était attendue en raison notamment des engagements internationaux du Maroc. En effet, le comité contre la torture avait recommandé au Maroc de «modifier sa législation afin de garantir à toutes les personnes civiles d'être jugées exclusivement par les juridictions civiles». Par ailleurs, le débat sur la refonte de la réglementation de la justice militaire avait également fait surface à l'occasion du jugement des personnes poursuivies dans le cadre des événements du démantèlement du camp Gdim Izik. L'opinion publique avait appris lors du déroulement du procès devant le tribunal militaire que les familles des militaires assassinés n'avaient pas droit à se constituer partie civile ni à avoir des avocats. Par ailleurs, il était donc nécessaire d'en finir avec la confusion née de la dualité de la définition du tribunal militaire, considérée par l'article 10 du code de justice militaire comme «un tribunal permanent», alors que la Cour suprême le définissait comme «une juridiction d'exception».



Ce que disent les textes actuellement

La loi relative à la justice militaire entrée en vigueur dans les années 50 du siècle dernier étendait les compétences du tribunal militaire de sorte à pouvoir juger en plus des membres des forces armées et assimilés, les civils ainsi que les mineurs.

L'article 3 considérait comme justiciables du tribunal militaire toutes personnes, quelle que soit leur qualité, auteurs d'un fait, qualifié crime, commis au préjudice de membres des Forces armées royales et assimilées. Cette disposition s'appliquait également contre toutes personnes, quelle que soit leur qualité, auteurs d'un fait, qualifié crime, lorsqu'un ou plusieurs membres des Forces armées royales sont coauteurs ou complices. De son côté, l'article

4 considérait comme justiciables du tribunal militaire toutes les personnes, quelle que soit leur qualité, qui ont commis une infraction qualifiée d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat.

Concernant le délai fixé par la loi pour pourvoi en cassation, il est de 8 jours. Le projet de loi a porté ce délai à 10 comme prévu par le code de procédure pénale.

Ce fut d'ailleurs l'une des recommandations du CNDH. S'agissant de la composition du tribunal militaire, la loi en vigueur fixe des règles différentes à celles retenues pour les tribunaux ordinaires. La nouvelle loi a donc proposé de mieux harmoniser les règles pour la composition des deux juridictions. La nomination des juges sera en



vertu des dispositions de la nouvelle loi du ressort du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire. Le

but est de renforcer la présence de magistrats civils, notamment en appel.

Mohamed Essabar expose l'apport du CNDH à la consécration de l'identité plurielle

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabar, a mis en évidence mercredi à Genève l'apport de l'institution nationale à la consécration de l'identité plurielle et multidimensionnelle du Maroc.

Cette contribution du CNDH à la promotion de la scène culturelle a fait l'objet d'un exposé du secrétaire général lors d'un débat interactif avec la rapporteuse spéciale chargée des droits culturels, Farida Shaheed.

“Des progrès notables ont pu être réalisés sur la scène culturelle dans le contexte de la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution”, a déclaré M. Essabar à la MAP à l'issue de cette séance.

Il a cité parmi ces actions la contribution du conseil à la création de musées, de l'institution “Archives du Maroc” et à la mise en place d'un master de l'Histoire du Maroc, sans oublier son effort au service de la promotion de la culture amazighe.

Selon le secrétaire général, le CNDH a formulé une série de recommandations à l'attention du gouvernement en vue d'accélérer la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles en lien avec les droits culturels et la création de l'Institut national de la culture et des langues.

Au cours de son actuelle session, le Conseil des droits de l'Homme a été saisi d'un rapport de Mme Shaheed consacré aux processus mémoriels et au discours historique dans les sociétés divisées ou sortant d'un conflit.

Cette experte internationale a invité les Etats sortant de conflits à “s'engager dans des politiques mémorielles actives pour faire en sorte que les graves violations des droits de l'Homme ne se reproduisent plus”.

La délégation du CNDH, composée de M. Essabar et Mme Houria Islami, membre du conseil, prend part à la réunion du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (11-14 mars).

“Le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) dans l'Examen périodique universel (EPU)”, “le processus d'accréditation des institutions par le CIC” et “les principes de Belgrade sur la relation entre les institutions nationales des droits de l'Homme et les parlements” figurent parmi les thématiques phare de cette réunion.



© TNOUJNI

DRISS YAZAMI
PRÉSIDENT DU CNDH

Handwritten signature in blue ink

Le conseil qu'il préside a publié un mémorandum sur la lutte contre les violences à l'égard des femmes. Alors que le gouvernement tarde à adopter un projet de loi sur la question, le CNDH appelle à épurer la législation des dispositions discriminatoires à l'égard des femmes, et se fend de recommandations afin de donner corps à l'article 19 de la Constitution qui instaure l'égalité entre l'homme et la femme.



الدورة العشرين للمعرض الدولي للكتاب و النشر
 20th SALON INTERNATIONAL DE L'ÉDITION ET DU LIVRE
MES DROITS, MON AVENIR حقوقي، مستقبلتي
 2014 2013

من 13 إلى 23 فبراير 2014

**MERCI À CELLES ET À CEUX QUI ONT CONTRIBUÉ
 À FAIRE ENTENDRE LA VOIX DES ENFANTS**

La 20^{ème} édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) a été marquée cette année par la réussite du stand mis en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Instance centrale de la prévention de la corruption (ICPC) avec l'appui de l'UNICEF, pour et avec les enfants, sur le thème « Mes droits, mon avenir ».

Cet évènement qui a duré 10 jours a été couronné de succès, grâce à la mobilisation de 100 associations qui ont organisé plus de 70 activités de promotion des droits des enfants animées par des enfants pour environ 20 000 enfants.

Le stand du CNDH, de l'ICPC et de l'UNICEF a permis de mettre en exergue les dispositions de la nouvelle constitution du Royaume sur les droits des enfants, et de célébrer la Convention internationale des droits des enfants adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies en 1989 et ratifiée par le Maroc en 1993.

Les organisateurs présentent leurs plus profonds remerciements et expriment toute leur considération aux partenaires, encadrants, bénévoles et visiteurs qui ont contribué à la réussite de cet événement.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
 المجلس الوطني لحقوق الإنسان
 Conseil national des droits de l'Homme



الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
 Central Authority For Corruption Prevention



Driss El Yazami
 Président du Conseil national des
 droits de l'Homme

Abdesselam Aboudrar
 Président de l'Instance Centrale de
 Prévention de la Corruption

Régina de Dominicis
 Représentante de l'UNICEF au
 Maroc

24/6/14



Violence contre les femmes: changer les mentalités d'abord

16/727

Driss El Yazami



Président du CNDH

Où en est votre combat contre la violence à l'égard des femmes?

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) a publié un mémorandum à propos de la question de la violence contre les femmes qui constitue, de notre point de vue, une question centrale dont la gravité a été démontrée par la dernière étude du Haut-Commissariat au Plan (HCP). Cette étude a affirmé que plus de la moitié des femmes marocaines déclarent avoir été victimes d'une forme de violence.

Qu'attendez-vous du projet de loi sur la violence contre les femmes?

Le projet de loi doit prendre en compte les définitions internationales de la violence et, en matière de lutte contre cette violence, appliquer le principe qu'on appelle, au niveau international, «principe de la diligence voulue».

Quelles sont les critères de ce principe?

Il veut dire qu'il faut travailler en termes de protection, de punition, de sensibilisation et de réparation.

Quelle dimension a cette lutte contre la violence à

l'égard des femmes?

Lutter contre la violence à l'égard des femmes n'a pas une seule dimension, mais plusieurs à la fois. Nous espérons que ce sera le cas concernant ce projet de loi tant attendu.

On a beaucoup évoqué avec insistance le volet éducation...

De toute évidence, la violence contre les femmes est un phénomène complexe et transversal qui suppose une transformation soutenue des mentalités.

Est-ce donc un phénomène sociétal?

Vous savez, le machisme et les discriminations contre les femmes sont le résultat de la représentation sociale, du comment les hommes voient les femmes et donc, c'est un phénomène complexe.

Amender les modalités du Code de la famille et modifier les lois et les règlements, ce sont des actes qui ne peuvent aboutir que s'ils sont accompagnés d'un réel changement et d'une certaine évolution des mentalités.

Qu'en pensez-vous?

Changer les mentalités est une question fondamentale mais, en même temps, il faudrait que la loi pousse vers le changement des mentalités. Il faut qu'il y ait une véritable prise de conscience de la gravité de ce phénomène et de la responsabilité de chacun d'entre nous, pour lutter contre la violence à l'égard des femmes.

On demande même la révision du Code pénal...

C'est une dimension. Le CNDH préconise de ne pas aller vers la conciliation dans ces cas-là.

Dans le rapport du CNDH, vous allez même plus loin en recommandant de sanctionner les actes

intentionnels de violence à l'égard des femmes et des filles, y compris ceux perpétrés par les conjoints.

Il faut -nous ne le répéterons jamais assez- punir. Il faut aussi revoir les punitions. Il s'agit bien de violations contre les droits.

Les considérations d'ordre familial, les traditions et autres mœurs entrent-elles en compte?

Effectivement, certaines personnes peuvent penser que, pour préserver la famille, il ne faut pas punir et on doit même fermer les yeux. Au contraire, il faut que la loi assure la totale protection des victimes des violences.

Il y a aussi une méconnaissance du Code de la famille qui n'est pas bien compris ou est interprété de façon erronée...

Cela fait dix ans que ce Code de la famille a été institué et c'est normal qu'il soit encore méconnu dans ses moindres détails et modalités. Mais, il faut se poser la question de savoir si, après dix ans de mise en application, il n'y a pas besoin de revoir certaines dispositions et, en tout état de cause, de faire connaître ces dispositions.

Jusqu'à aujourd'hui, certaines franges de la société marocaine se basent, s'agissant du Code de la famille, sur des ragots beaucoup plus que sur le texte lui-même.

C'est la responsabilité de l'Etat d'assurer la défense et l'information concernant les dispositions de la loi.

Y a-t-il un déficit de communication?

C'est votre travail aussi, je veux dire des médias nationaux...■

Interview réalisée par M.Nafaa



10/6/11

© TNOUNI



LE PROFESSEUR
CHAFIK CHRAÏBI

Sur illionweb
le 8 mars

« Pour faire avancer le dossier de l'avortement, il faudrait un signal fort de Sa Majesté le roi pour constituer une commission et travailler sérieusement sur la question. »

►► Il n'y a pas d'autres moyens de faire un bébé dans le dos aux islamistes.

JUSTICE. LE TRIBUNAL MILITAIRE NE JUGERA PLUS LES CIVILS

Le tribunal militaire ne sera plus compétent pour juger des civils. C'est l'une des petites révolutions apportées par le projet de loi 108/03, portant Code de la justice militaire, soumis ce 13 mars au conseil de gouvernement et qui abroge un texte datant de 1956. Avec cet amendement, le Maroc rompt avec une aberration qui lui a attiré bien des critiques aux niveaux national et international. Et surtout suite au procès de Gdim Izik en février 2013.

Mais ce n'est pas tout. Même les militaires ne seront plus automatiquement déférés devant cette juridiction d'exception. Pour des délits de droit commun, ils seront jugés par des juridictions normales. Donc, on ne verra plus un soldat devant une cour militaire parce qu'il n'a pas versé une pension alimentaire, ou signé un chèque en bois. L'autre grande innovation concerne l'instauration d'un système de recours. Auparavant, les verdicts de cette cour ne souffraient aucun recours. Avec les nouveaux amendements, cette juridiction prévoit un tribunal de première instance et une cour d'appel. Passées ces deux phases, les justiciables militaires auront le droit de faire appel devant la Cour suprême (future Cour de cassation).

Juste après le procès de Gdim Izik, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) avait élaboré un mémorandum sur la justice militaire. Ce document, remis au roi et au gouvernement, a servi de base à la réforme entrée en vigueur aujourd'hui.

HASSAN SEMLALI : "ON EST BEAUCOUP PLUS DANS LA FORMATION DES FORMATEURS EN MATIÈRE DES DROITS DE L'HOMME"

Nous voulions mettre en confrontation les expériences internationales et la nôtre dans ce domaine. Les rapports qui en résultent sont de nature à enrichir la littérature transitionnelle, du moins à mettre entre les mains des chercheurs une matière de travail.

Créée en mai 2008, soit un an après le décès du père de la justice transitionnelle au Maroc Driss Benzekri, la Fondation pour les droits humains et la démocratie qui porte son nom entame sa vitesse de croisière avec un nouveau programme qui s'étend sur trois ans. Son président actuel, Hassan Semlali, ancien détenu politique ayant passé 15 ans en prison, compte poursuivre le travail destiné aux cadres des ONG en matière de formation sur les mécanismes internationaux des droits de l'homme.

Six ans après sa création, on a l'impression que la fondation est une coquille vide...

Non, pas une coquille vide. C'est vrai, la fondation est passée à ses débuts par une période de tâtonnements où il fallait mettre en place une conception de travail qui cadre avec le legs et la mémoire de Driss Benzekri. Mais, depuis 2010, la fondation a pris son envol et notre conception de travail a été bien arrêtée. Il ne s'agit surtout pas d'une structure qui défend les droits de l'homme au quotidien comme c'est le cas à titre d'exemple de l'OMDH ou de l'AMDH, mais d'une fondation qui fait une évaluation périodique de la situation des droits de l'homme au Maroc à travers des colloques, des séminaires avec des thématiques bien précises. On n'est pas dans l'action quotidienne et directe, mais dans la réflexion et l'évaluation. Notre dernière action en date est le colloque sur la réforme de la justice que nous avons organisé en 2013 à Rabat, auquel ont assisté des avocats, des professeurs de droit, des juges et des représentants de la société civile.

Avez-vous arrêté un programme de travail ?

Bien entendu. Un premier programme a déjà pris fin, il s'est étalé de 2010 à 2013, programme axé spécialement sur la formation des formateurs en matière des droits de l'homme. Cette formation a touché en septembre 2011 et à l'échelon maghrébin les acteurs issus des partis politiques, de la société civile, mais aussi des journalistes. Ce sont des experts du centre des droits de l'homme de Genève qui l'ont assurée en partenariat avec la Fondation Friedrich Ebert. Nous avons constaté en effet que ces acteurs ne maîtrisent pas suffisamment les mécanismes et les instruments internationaux dans ce domaine et donc il fallait combler leur déficit en termes de compétence. Deux ateliers ont été organisés avec comme objectif de doter ces jeunes du Maghreb des capacités et des savoirs en matière des droits de l'homme comme l'appréhende le système onusien, mais aussi de renforcer les compétences des cadres des ONG dans l'élaboration de rapports et de plaidoyers tant à l'échelle nationale qu'internationale. Nous avons aussi organisé, à la veille de la Constitution de 2011, un séminaire pour évaluer le chemin accompli dans l'application des recommandations de l'IER et nous avons formulé des propositions dans ce sens

<http://www.lavieeco.com/news/societe/hassan-semlali-on-est-beaucoup-plus-dans-la-formation-des-formateurs-en-matiere-des-droits-de-l-homme--28836.html>

Maintenant, on entame pour quatre ans un nouveau plan de travail de formation sur les droits humains, et aussi d'évaluation des organismes de gouvernance sur des thèmes comme la liberté de presse, la liberté de conscience ou encore l'amazighité. Nous allons créer aussi un institut, une espèce d'université, pour enseigner les valeurs de la justice transitionnelle et former des cadres en la matière. N'oubliez pas que l'expérience de la justice transitionnelle de l'IER est un modèle au plan international et dans le monde arabe.

Justement, qu'a fait votre fondation pour appliquer ces recommandations, plusieurs sont restées lettre morte...

Il n'est pas du ressort de la fondation de suivre leur application. Il faut d'abord rappeler que le rapport final de l'instance est tout un programme de justice transitionnel et de construction de la démocratie. Parmi ces recommandations il y en a qui s'inscrivent dans la durée, certaines ont été incluses dans la nouvelle Constitution, ce sont les réformes institutionnelles, comme par exemple la primauté du droit international humanitaire sur le droit interne, ou encore l'indépendance de la justice. D'autres, c'est vrai, bien qu'amorcées, marquent du retard, comme par exemple la question des archives nationales. Une loi sur le sujet a été adoptée, mais il faut aller au-delà, car qui dit préservation des archives dit préservation de la mémoire. Même chose pour la réhabilitation communautaire qui suppose un développement à long terme des régions qui ont souffert des années de plomb, or sur ce sujet il faut dire qu'il n'y a pas un mécanisme de suivi. La réinsertion sociale et professionnelle n'est pas encore tout à fait réglée, là aussi, un mécanisme de suivi fait défaut.

Oui, ça n'est pas du ressort de la fondation, mais où en est le CNDH dans tout cela ?

Le CNDH n'est pas un organe d'exécution de ces recommandations, et même s'il l'aurait souhaité il n'a pas les moyens de le faire. La réhabilitation communautaire, l'insertion professionnelle des victimes des années de plomb ou la couverture médicale, le CNDH propose, mais c'est en fait l'Exécutif qui doit agir.

La fondation ne devrait-elle pas au moins suivre la recommandation, chère à Benzekri, de transformer certains lieux de détention en musées, comme Derb Moulay Chrif ?

Cette question relève aussi de la mémoire, mais elle n'est pas encore réglée. Des centres de détention dont celui que vous avez cité sont remplis d'histoire, et il faut certainement les transformer en lieux de mémoire. Là non plus, ça ne relève pas de la fondation. Tout ce que peut faire cette dernière est de préparer des rencontres pour faire une évaluation. C'est ce que nous avons fait en partenariat avec le CNDH en 2013 quand on a organisé un colloque à Rabat sur la justice transitionnelle, nous voulions mettre en confrontation les expériences internationales et la nôtre dans ce domaine. Les rapports qui en résultent sont de nature à enrichir la littérature transitionnelle, du moins à mettre entre les mains des chercheurs une matière de travail.

Pour quand ce prix international décerné par la Fondation Benzekri ?

A partir de cette année. A sa dernière réunion en décembre dernier, le bureau de la fondation a décidé en effet que cette distinction internationale soit biennale, une façon d'honorer et de maintenir vivace la mémoire de Benzekri. Elle sera décernée à la personne ou à l'organisme qui brillera au plan international dans le ciel de la justice transitionnelle.

Côté financement, comment gérez-vous tout cela ?

Nous sommes une petite structure avec trois permanents, nous tournons à 300000 à 400 000 DH par an. Nous comptons surtout sur les dons d'anonymes et sur l'aide qui nous est octroyée par le CNDH.

LE GOUVERNEMENT DÉCIDE D'INTERAGIR RAPIDEMENT ET EFFICACEMENT AVEC LES PROPOSITIONS DU CNDH ET DE SES DÉLÉGATIONS RÉGIONALES

Rabat - Le Conseil de gouvernement, réuni jeudi sous la présidence du Chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane, a décidé d'"interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de ses délégations régionales au niveau national, particulièrement celles des provinces du sud du Royaume, à Laayoune, Dakhla et Tan-Tan, indique un communiqué lu par le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi. Le gouvernement décide d'interagir rapidement et efficacement avec les propositions du CNDH et de ses délégations régionales

13 mars 2014

A ce propos, le conseil de gouvernement a suivi un exposé des ministres de l'intérieur et de la justice et des libertés sur le bilan et les perspectives de la coopération entre le gouvernement et le CNDH, en tant qu'institution constitutionnelle qui joue un rôle important et essentiel pour garantir la protection et le respect des droits de l'Homme au plan national.

Le gouvernement a décidé, en outre, d'établir des points de liaison permanents et de désigner des interlocuteurs au sein des ministères concernés par ces plaintes, tout en fixant un délai maximum de trois mois pour répondre à ces plaintes. Le gouvernement oeuvrera pour publier les réponses à ces plaintes au nombre de 50.000, ajoute-t-on.

Sur un autre registre, le ministre de la communication a rappelé que le Maroc a présenté un rapport sur la nouvelle politique migratoire à l'occasion de la réunion du Conseil des droits de l'Homme.

Au cours de cette semaine, le Royaume a fait un nouveau pas en annonçant qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du rapporteur spécial de l'ONU chargé de la torture, afin d'examiner les mesures et les réformes prises dans ce domaine, a ajouté le ministre, faisant savoir que le Maroc présentera en mai prochain un bilan de la mise en œuvre des 140 recommandations acceptées à l'occasion de l'examen périodique universel de 2012, sur les 148 suggérées.

Ces orientations ont placé le Maroc dans une position avancée, s'est-il réjoui, soulignant que la décision du gouvernement relative au CNDH, adoptée ce jeudi, intervient dans le cadre d'une politique publique "volontariste" qui comprend plusieurs autres mesures.

Droits de l'Homme: le gouvernement veut "répondre efficacement"

Le Conseil de gouvernement, réuni jeudi sous la présidence du Chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane, a décidé d'"interagir rapidement" avec le Conseil national des droits de l'Homme.

Le Conseil de gouvernement, réuni jeudi sous la présidence du Chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane, a décidé d'"interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux plaintes et propositions émises par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et par ses délégations régionales dans les provinces du sud du Royaume, à Laayoune, Dakhla et Tan-Tan, indique un communiqué lu par le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi

A ce propos, le conseil de gouvernement a suivi un exposé des ministres de l'intérieur et de la justice et des libertés sur le bilan et les perspectives de la coopération entre le gouvernement et le CNDH, en tant qu'institution constitutionnelle qui joue un rôle essentiel pour garantir la protection et le respect des droits de l'Homme au plan national. Le gouvernement a décidé, en outre, d'établir des points de liaison permanents et de désigner des interlocuteurs au sein des ministères concernés par ces plaintes, tout en fixant un délai maximum de trois mois pour répondre à ces plaintes. Le gouvernement oeuvrera pour publier ces réponses à ces plaintes au nombre de 50.000, ajoute-t-on. Sur un autre registre, le ministre de la communication a rappelé que le Maroc a présenté un rapport sur la nouvelle politique migratoire à l'occasion de la réunion du Conseil des droits de l'Homme. Au cours de cette semaine, le Royaume a fait un nouveau pas en annonçant qu'il est prêt à accueillir une nouvelle visite du rapporteur spécial de l'ONU chargé de la torture, afin d'examiner les mesures et les réformes prises dans ce domaine, a ajouté le ministre, faisant savoir que le Maroc présentera en mai prochain un bilan de la mise en œuvre des 140 recommandations acceptées à l'occasion de l'examen périodique universel de 2012, sur les 148 suggérées. Ces orientations ont placé le Maroc dans une position avancée, s'est-il réjoui, soulignant que la décision du gouvernement relative au CNDH, adoptée ce jeudi, intervient dans le cadre d'une politique publique "volontariste" qui comprend plusieurs autres mesures.

PLAINTES DES CITOYENS: LE CNDH SALUE LA DÉCISION DU GOUVERNEMENT

Le Conseil national des droits de l'homme qualifie d'avancée démocratique la décision du gouvernement d'appliquer une réactivité à l'égard des plaintes adressées par les citoyens. Mais il reste beaucoup à faire. Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a qualifié, vendredi, d'avancée démocratique la décision du gouvernement d'appliquer une réactivité à l'égard des plaintes adressées par les citoyens dans un délai ne dépassant pas trois mois à travers les délégations et bureaux régionaux du CNDH. Pour Driss El Yazami, président du CNDH, cette décision est "une véritable avancée dans le processus démocratique. Elle va permettre de répondre aux attentes des citoyens et des compatriotes et de clarifier les situations d'allégations de violations et d'établir la vérité. Cette réactivité tend à conforter la pratique démocratique et à contribuer à la mise en oeuvre des dispositions de la constitution qui appelle à être au service des citoyens".

25.000 plaintes reçues par an

Depuis Genève où il présenté un bilan en matière de développement des droits de l'homme au Maroc, le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, a déclaré à Le360 que "nous ne pouvons que saluer et appuyer la décision du gouvernement". Il a néanmoins regretté que "les perspectives de protection de ces droits restent en suspens". "Il existe encore des entraves en matière de protection des droits de l'homme. Nous recevons annuellement quelques 25.000 plaintes par an. Elles ne s'intègrent pas tous dans la rubrique des violations et des abus", a estimé le numéro deux du CNDH. "Ce volume traduit les attentes des citoyens et la crédibilité de cette institution. Il existe une sorte d'éloignement dans la coopération entre le gouvernement et le CNDH", a estimé Sabbar qui a noté positivement la collaboration du ministère de l'Intérieur, la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN) et dans une moindre mesure celles du ministère de la Justice et de l'administration pénitentiaire".

SAHARA: L'EXÉCUTIF VEUT "RÉPONDRE" AUX 50.000 PLAINTES DU CNDH

Le gouvernement a annoncé jeudi vouloir mieux répondre aux nombreuses plaintes déposées pour des violations présumées des droits de l'Homme, en particulier au Sahara. Une annonce qui intervient à quelques semaines des débats à l'ONU sur la prolongation du mandat de la Minurso...

Le Conseil de gouvernement, réuni hier jeudi sous la présidence de Abdelilah Benkirane, a décidé d'"interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux plaintes et propositions émises par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et par ses délégations régionales "en particulier" dans les provinces du sud, à Laayoune, Dakhla et Tan-Tan, indique un communiqué lu par le porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

50.000 plaintes!

Des interlocuteurs permanents vont être nommés dans chaque ministère afin de traiter les plaintes déposées " dans un délai maximum de trois mois" par les citoyens auprès du CNDH. El khalfi a souligné que le gouvernement va œuvrer pour publier les réponses à ces plaintes, dont le nombre serait de... 50.000!

Interrogé par l'AFP, un responsable du CNDH, Mohammed Sebbar, a estimé que cette décision visait à lever "les difficultés à communiquer rencontrées jusqu'à présent avec les différents secteurs ministériels". Il a ajouté que "L'adoption des nouvelles mesures donnera, si nécessaire, la possibilité d'ouvrir des enquêtes et de recourir à la justice".

Un timing intéressant

Cette annonce intervient à quelques semaines des débats au Conseil de sécurité de l'ONU sur la prolongation de la mission des Nations unies au Sahara occidental (Minurso).

L'an dernier, une polémique avait éclaté au moment de cette reconduction autour d'un projet de résolution américain visant à élargir le mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme. Le Maroc avait vivement combattu le projet, finalement abandonné par Washington.

CNDH:Yazami plaide à Londres

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a présenté mercredi à Londres les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme et de démocratie participative. Lors de ses rencontres tenues avec des responsables du ministère des Affaires étrangères et des parlementaires britanniques, toutes tendances confondues, le président du CNDH a donné un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance, des immigrés et des personnes handicapées. Il a également rappelé les activités du Conseil, sa mission, ses attributions et les grands chantiers pionniers lancés par cette l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Maroc. M. El Yazami a remis à cette occasion à ces interlocuteurs britanniques des copies des rapports thématiques élaborés par le CNDH sur les actions entreprises à la faveur des droits de l'enfance, des étrangers vivant au Maroc, des femmes, des prisonniers, des malades mentaux, des personnes handicapées. Le Conseil élabore aussi des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme qu'il présente devant les deux Chambres du parlement, a-t-il dit aux responsables britanniques, précisant que le CNDH dispose de treize commissions régionales, ce qui lui permet de suivre de très près la situation des droits de l'Homme dans les différentes régions du Royaume. Le CNDH, a-t-il affirmé, peut intervenir par anticipation chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des droits de l'Homme. M. El Yazami a également évoqué les actions menées par le CNDH dans les provinces du Sud qui disposent de trois commissions régionales (Tan-Tan-Assa Zag/Laâyoune-Boujdour-Asmara/Dakhla-Awserd) pour défendre les droits humains des citoyens de cette région. Ces commissions, a-t-il précisé, ont tenu le weekend dernier des réunions pour évaluer les mesures prises pour la promotion des droits de l'Homme dans cette région et élaborer un plan d'actions pour encourager la culture des droits humains, protéger les sites rupestre et préserver la culture hassanie. Selon M. El Yazami, les responsables du Foreign Office ainsi que les députés et militants associatifs britanniques ont suivi "avec un grand intérêt" les réalisations accomplies par le CNDH, affirmant que le Maroc peut s'enorgueillir d'avoir emprunté, depuis des années déjà, le chemin de la reconnaissance et de la protection des droits de l'Homme avec en prime la consolidation d'un Etat de droit.

Le gouvernement entérine différentes avancées en matière de droits humains

Réforme de la justice militaire, provinces du sud, rapport onusien sur la torture : le conseil de gouvernement a consacré ce jeudi une grande partie de ses travaux à des questions relevant des droits humains.

Les plaintes et recommandations du CNDH dans les provinces du sud. Le Conseil de gouvernement a décidé d'"interagir rapidement" et de "répondre efficacement" aux plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de ses délégations régionales au niveau national, particulièrement celles des provinces du sud du Royaume, à Laayoune, Dakhla et Tan-Tan, indique un communiqué lu par le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi

Le gouvernement a décidé d'établir des points de liaison permanents et de désigner des interlocuteurs au sein des ministères concernés par ces plaintes, tout en fixant un délai maximum de trois mois pour répondre à ces plaintes.

Dans une déclaration à la MAP, M. El Yazami président du CNDH a fait état d'une "véritable" augmentation des plaintes des citoyens, entre le 1er mars 2011 et le 31 mars 2012. 50.000 plaintes ont été déposées à l'échelle de tout le Maroc, relevant que même si la majorité de ces plaintes ne relèvent pas des prérogatives du CNDH, elles reflètent néanmoins une prise de conscience grandissante du citoyen de son droit.

Torture. Sur un autre registre, le ministre de la communication a rappelé que le Maroc a présenté un rapport sur la nouvelle politique migratoire à l'occasion de la réunion du Conseil des droits de l'Homme.

Au cours de cette semaine, le Royaume a fait un nouveau pas en annonçant qu'il est prêt à accueillir **une nouvelle visite du rapporteur spécial de l'ONU chargé de la torture**, afin d'examiner les mesures et les réformes prises dans ce domaine, a ajouté le ministre, faisant savoir que le Maroc présentera en mai prochain un bilan de la mise en œuvre **des 140 recommandations acceptées** à l'occasion de l'examen périodique universel de 2012, sur les 148 suggérées.

Ces orientations ont placé le Maroc dans une position avancée, s'est-il réjoui, soulignant que

Justice militaire. Le Conseil de gouvernement de ce jeudi 13 mars a adopté le projet de loi no 108-13 relatif à la justice militaire, présenté par le ministre délégué auprès du Chef du gouvernement chargé de l'administration de la Défense nationale.

Ce projet de loi vise à adapter cette loi aux dispositions de la Constitution et de la législation du Royaume visant à renforcer **les bases d'une justice indépendante et spécialisée garantissant les droits et les libertés**, a indiqué le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, à l'issue du Conseil.

Le projet de loi vise en outre à **harmoniser ses dispositions avec les traités et conventions internationaux relatifs aux droits de l'Homme** ratifiés par notre pays, a jouté M. El Khalfi.

Le texte de ce projet de loi, contrairement aux habitudes, n'a pas été publié avant la réunion du conseil de gouvernement. Les propos du ministre du porte-parole du gouvernement sont des généralités qui ne permettent pas de se faire une idée précise du contenu de cette réforme.

Il faut toutefois rappeler que le CNDH avait présenté en mars 2013 au Roi, un **mémoire** au sujet de la Justice militaire, qui proposait plusieurs réformes dont le fait de ne plus juger des civils devant cette juridiction, de juger les militaires devant des juridictions civiles lorsqu'il s'agit de droit commun. On peut supposer que ces différentes recommandations ont été incluses dans le projet de réforme.



DROITS DE L'HOMME : DRISS EL YAZAMI PRÉSENTE L'EXPÉRIENCE MAROCAINE

Dans une série de rencontres, tenue hier à Londres, avec des parlementaires britanniques ainsi que des responsables du ministère britannique des affaires étrangères, Driss El yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Maroc pour le respect des droits de l'homme y compris ceux des immigrés. Il a également remis, aux parlementaires britanniques, des copies des rapports thématiques élaborés par le CNDH sur les actions entreprises, au Maroc, pour la défense des droits de l'enfance, des étrangers vivant au Maroc, des femmes, des prisonniers, des malades mentaux et des personnes handicapées. VRP !

par Hafid Ameur